

Distr.: General
20 December 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في سري لانكا

موجز

أعد هذا التقرير وفقا لأحكام القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويتضمن التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، معلومات عن الامتثال والتقدم المحرز في وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب ضد الأطفال في الحالات المتضررة من الصراع المسلح في سري لانكا.

ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من التعهدات السابقة لمنظمة تحرير نور تاميل إيلاام، فإن تلك الجماعة لا تزال تواصل تجنيد واستخدام الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد التطورات التي كانت تبعث على الانزعاج بصفة خاصة أثناء الفترة التي يغطيها التقرير كان يتمثل في ازدياد حالات اختطاف وتجنيد الأطفال في شرق البلد على يد فصائل كارونا Karuna faction، وهي جماعة منشقة على منظمة تحرير نور تاميل إيلاام.

ويعرض التقرير عددا من التوصيات بهدف كفالة القيام بجهود معززة لحماية الأطفال المتضررين من الحرب في سري لانكا.



أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير وفقا لأحكام القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويتضمن التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، معلومات عن الامتثال والتقدم المحرز في وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب ضد الأطفال في الحالات المتضررة من الصراع المسلح في سري لانكا، بما في ذلك اختطاف الأطفال؛ وقتل وتشويه الأطفال؛ واغتصاب الأطفال وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي الجسيمة ضدهم؛ ومهاجمة المدارس والمستشفيات؛ وحرمان الأطفال من الوصول إلى المساعدات الإنسانية^(١).

٢ - وقد أنشئت في سري لانكا فرقة عمل للرصد والإبلاغ، عقدت أول اجتماعاتها في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وبذلت فرقة العمل جهودا كبيرة للتأكد من المعلومات التي قُدمت إليها قد تم فحصها والتيقن من دقتها وإمكان الاعتماد عليها.

ثانيا - نظرة عامة على الأوضاع السياسية والعسكرية والاجتماعية السائدة

٣ - ابتليت سري لانكا^(٢) منذ عام ١٩٨٣ بصراع مستمر بين حكومة سري لانكا ومنظمة غمور تاميل إيلاام للتحريض. ويُقدر أن الصراع أودى بحياة أكثر من ٦٥ ٠٠٠ شخص، وتسبب في تشريد ٨٠٠ ٠٠٠ شخص، كما ترك أثرا مدمرا على مجمل السكان، وبخاصة في شمال وشرق البلد. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، وقعت الحكومة مع منظمة غمور تاميل إيلاام للتحريض اتفاقا لوقف إطلاق النار، تم التوصل إليه بوساطة نرويجية، وأنشئت بمقتضاه بعثة الرصد لسري لانكا، التي تضم أفرادا من خمسة من بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)، لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار.

٤ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، ظل اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة ومنظمة غمور تاميل إيلاام للتحريض قائما رغم تصاعد معدلات العنف، وبخاصة بعد أيار/مايو ٢٠٠٦. وفي الفترة ما بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بتت بعثة الرصد في ٦٦٢ انتهاكا لوقف إطلاق النار، منها ١٩٣ انتهاكا من جانب حكومة سري لانكا، و ٤٥١ انتهاكا من جانب منظمة تحريض غمور تاميل إيلاام، و ١٨ انتهاكا من

(١) وفقا للمادة ١ من اتفاقية حقوق الطفل، ولأغراض هذا التقرير، يُقصد بالطفل كل إنسان تقل سنه عن ثماني عشرة سنة.

(٢) انظر المرفق للإطلاع على خريطة سري لانكا.

جانب فصيل كارونا. ومن بين تلك الانتهاكات، كان هناك ١٠٦ انتهاكات تتعلق باختطاف الأطفال وتجنيدهم^(٣).

٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، فاز الرئيس ماهيندا راجاباكسا في انتخابات رئاسية شهدت محاولات من جانب منظمة نمور تاميل إيلاام للتحرير لعرقلة عملية الاقتراع في أجزاء من شمال البلد وشرقه. ومنذ أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ازدادت حدة أعمال العنف، حيث يتعرض أفراد قوات الأمن لهجمات تكاد أن تكون يومية؛ وقتل أفراد ومؤيدي منظمة نمور التاميل وغيرها من الفصائل التاميلية الأخرى^(٤)؛ واغتيال شخصيات عامة وعسكرية بارزة؛ ووقوع مصادمات في البحر بين بحرية سري لانكا ووحدات بحرية تابعة لمنظمة نمور التاميل؛ وازدياد معدلات قتل المدنيين وإصابتهم. وازدادت الأوضاع تعقيدا من جراء الأعمال المسلحة التي يقوم بها فصيل كارونا والمجموع التفجيري الانتحاري الذي استهدف قائد الجيش في كولومبو في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وأسفر عن قيام حكومة سري لانكا بشن عملية عسكرية انتقامية لمدة محدودة ضد مواقع منظمة نمور التاميل.

٦ - وتصاعد الصراع بدرجة أكبر في أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٦، عقب قيام منظمة نمور تاميل إيلاام للتحرير بإغلاق بوابات تصريف المياه في مايفيلارو في ٢٢ تموز/يوليه، مما أثر على إمدادات المياه لـ ١٥ ٠٠٠ أسرة في منطقة ترينكومالي. وقامت حكومة سري لانكا بعملية عسكرية للسيطرة على المنطقة وإعادة فتح البوابات. وامتدت المواجهة إلى بلدة موتور، مما أدى إلى تشريد ٥٠ ٠٠٠ شخص. وبحلول يوم ٢٧ تموز/يوليه، كانت حكومة سري لانكا قد استولت على أجزاء كبيرة من المناطق التي تسيطر عليها منظمة نمور التاميل في ترينكومالي، مما في ذلك منطقة سامبور. وفي حوادث عسكرية منفصلة، في ١١ آب/أغسطس، قامت منظمة نمور التاميل بمهاجمة خطوط الدفاع الأمامية التي تفصل بين المناطق التي تسيطر عليها كل من الحكومة والمنظمة في الطرف الجنوبي من شبه جزيرة جافنا. وردت الحكومة بشن هجمات على العديد من مواقع خط المواجهة في المناطق التي تسيطر عليها منظمة نمور التاميل في جافنا، ومقاطعات كيلينوتشي وترينكومالي وباتيكالوا.

(٣) سُجل ضد منظمة نمور التاميل ٣٧ انتهاكا تتعلق بأعمال اختطاف، و ٦٠ انتهاكا تتعلق بتجنيد الأطفال؛ وسجلت ضد حكومة سري لانكا ٣ انتهاكات تتعلق بأعمال اختطاف؛ وسجلت ضد فصيل كارونا ٦ انتهاكات تتعلق بأعمال اختطاف.

(٤) الحزب السياسي غير المسجل تاميل ماكال فيدونالاي بوليغال، الذي يتزعمه فيناياغامورتي موراليتاران، الملقب باسم الكولونيل كارونا، يُعرف بصورة أكثر شيوعا باسم "فصيل كارونا"، ويُشار إليه بهذا الاسم في هذا التقرير. وكان فصيل كارونا قد انشق على منظمة نمور التاميل في المقاطعة الشرقية في آذار/مارس ٢٠٠٤.

٧ - وأدت المواجهات المذكورة آنفا إلى إغلاق الطريق A9^(٥)، مما حد بدرجة كبيرة من إمكانية الوصول إلى مقاطعة جافنا وإلى فاني (التي تضم مقاطعتي كيلينوتشي ومولايتيفو)، وتشريد أكثر من ٤٠.٠٠٠ مدني في منطقتي جافنا وكيلينوتشي، وأكثر من ٦٠.٠٠٠ مدني من مقاطعة باتيكالوا. وحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ففي الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، جرى تشريد ما مجموعه ٨٣٥ ٢٠١ شخصا (يشكلون ٥٤ ٧٩٤ أسرة) من ديارهم بسبب تصاعد أعمال العنف وانعدام الأمن. ويأتي هذا الرقم بالإضافة إلى أكثر من ٣١٢ ٧١٢ شخصا جرى تشريدهم من قبل نتيجة للصراع، وبالإضافة إلى اللاجئين السريلانكيين البالغ عددهم ٨٤٩ ١٥ لاجئا (الذين يشكلون ٤ ٦٦٥ أسرة) الذين أفادت الأنباء وصولهم إلى تاميل نادو بالهند منذ بداية عام ٢٠٠٦. وقد ازداد خطر إصابة السكان المدنيين، وبخاصة الأطفال والشباب، من العتاد غير المنفجر والألغام الأرضية، بدرجة كبيرة نتيجة لزيادة حالات تشريد السكان في مناطق القتال المتغيرة أو حولها.

٨ - ووسط هذه التوترات المتصاعدة والأنشطة العسكرية المتزايدة في البلد، ظلت الجهود المبذولة لتوفير المساعدات الإنسانية والإنمائية تواجه مختلف التحديات والعراقيل، من حيث إمكانية الوصول فعالا إلى المستفيدين، ومن حيث قيام حكومة سري لانكا بصورة منتظمة بتشديد شروط موافقتها على عمليات المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وبخاصة في الشمال والشرق. وأدت هذه العراقيل إلى تخفيض الدعم الإنساني والإنمائي المقدم إلى السكان المتضررين، بما في ذلك الأطفال الضعاف، كما أدت أيضا إلى إعاقة وصول المراقبين المستقلين إلى تلك المناطق المتضررة.

٩ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، أضاف مجلس الاتحاد الأوروبي منظمة نمور تاميل إيلاام للتحرير إلى قائمة المنظمات الإرهابية لتطبيق تدابير محددة ضدها. وبعد ذلك، أصرت المنظمة على سحب مراقبي بعثة الرصد لسري لانكا، الذين أوفدهم دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. كذلك، فإن المحادثات الأخيرة التي أجريت بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة سري لانكا ومنظمة نمور التاميل في جنيف يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر لم تكن حاسمة.

١٠ - وقد عينت حكومة سري لانكا وزيرا جديدا لإدارة الكوارث وحقوق الإنسان، كما أعادت تنشيط اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وفريقها العامل المشترك بين الوزارات، التي

(٥) الطريق الرئيسي A9 هو المنفذ البري الوحيد إلى المناطق التي تسيطر عليها منظمة نمور تاميل إيلاام للتحرير في الشمال، فضلا عن جافنا.

اضطلعت، ضمن جملة أمور، بدور هام في متابعة التحقيق بعض القضايا. وتم تعديل قانون العقوبات في سري لانكا في أوائل عام ٢٠٠٦ لتضمينه جريمة جديدة هي تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة في جماعات مسلحة. وفي أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس إنشاء لجنة تحقيق خاصة، يشارك فيها مراقبون دوليون، للتحقيق في سلسلة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان منذ آب/أغسطس ٢٠٠٥، من بينها العديد من القضايا التي يعرض هذا التقرير تفاصيلها.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

١ - منظمة غمور تاميل إيلاام للتحرير

١١ - ترد منظمة غمور تاميل إيلاام للتحرير في القائمة الواردة في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح^(٦)، وفي كل تقاريره السابقة، باعتبارها حزبا يقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود. وكانت المنظمة قد قدمت من قبل تعهدات بالكف فورا عن تجنيد الأطفال وإطلاق سراح جميع الأطفال الذين في صفوفها إلى أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بحماية الأطفال، في كيلينوتشي عام ١٩٩٨؛ وإلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عام ٢٠٠٢؛ وإلى المدير التنفيذي لليونيسيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛ وبموجب خطة العمل المعنية بالأطفال المتضررين من الحرب في آذار/مارس ٢٠٠٣. وأوضحت منظمة غمور التاميل موقفها في وثيقة منشورة عن حماية الأطفال تضمنت تجريم تجنيد الأطفال دون سن السابعة عشرة في القوات المسلحة، وجعل مشاركة الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الصراع المسلح أمرا غير قانوني^(٧).

١٢ - وتقوم اليونيسيف برصد ما يقع من انتهاكات لحقوق الأطفال، بما في ذلك تجنيد الصغار، والإبلاغ عنها. وتشجع اليونيسيف الأهالي الذين قامت منظمة غمور التاميل بتجنيد أطفالهم، أو الذين يواجه أطفالهم هذا الخطر، على إبلاغها مباشرة أو عن طريق الوكالات الدولية الأخرى. وتتحقق اليونيسيف من كل الحالات المبلغ عنها، وتحفظ بقاعدة بيانات بشأن تجنيد الصغار منذ عام ٢٠٠١، وتعدها عندما يتغير وضع الطفل. وتوفر قاعدة البيانات

(٦) A/61/529-S/2006/826.

(٧) "قانون حماية الأطفال لعام ٢٠٠٦" (القانون رقم ٠٣ لعام ٢٠٠٦) الصادر عن أمانة المجلس التشريعي لتاميل إيلاام. وتجدر ملاحظة أن وثيقة السياسات هذه تتعارض مع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، المتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١).

سجلا لحالات التجنيد المعروفة، كما أنها أثبتت فائدتها كأداة فعالة للدعوة لاستخدامها لدى منظمة نمور التاميل وغيرها من الفصائل.

١٣ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تلقت اليونيسيف تقارير عن تجنيد ٥٤١ طفلا، من بينهم ٦٦ طفلا أعادت منظمة نمور التاميل تجنيدهم. وكما يتضح من الجدول ١ أدناه، فإن عدد حالات التجنيد التي تم التحقق منها، والتي تلقتها اليونيسيف خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قد وصلت إلى ذروتها في تموز/يوليه ٢٠٠٦، حيث تم التحقق من تجنيد ٦٣ طفلا وإعادة تجنيد ثلاثة أطفال آخرين.

١٤ - وتبين الأمثلة التالية الخبرة المباشرة لهؤلاء الأطفال. فوفقا للبلاغ الذي قدمته إحدى الأمهات إلى اليونيسيف، قام أحد أعضاء منظمة نمور التاميل بزيارة ولديها البالغين ١٧ عاما من العمر، واللذين كانا يقيمان في مقاطعة باتيكالوا، في منزل الأسرة، وطلب منهما الانضمام إلى الجناح العسكري للمنظمة. واعتدى على الطفلين بالضرب عندما قاوما اختطافهما. وبعد ثلاثة أيام من الحادثة، قرر الطفلان اللجوء إلى منزل أحد أخواتهما. وفي الثامنة صباحا، وبينما كانا يتوجهان بدراجتهما إلى منزل الخال، أوقفهما نفس العضو في المنظمة، واعتدى عليهما بالضرب، وأخذهما على دراجته النارية. وشهد بعض القرويين الحادثة، وأكدوا هوية المختطف. وفي ٢٤ تموز/يوليه، تلقت اليونيسيف بلاغا بأن الطفلين قد هربا من معسكر المنظمة. وتواصل اليونيسيف متابعة حماية هذين الولدين، اللذين يخشيان العودة إلى منزلهما.

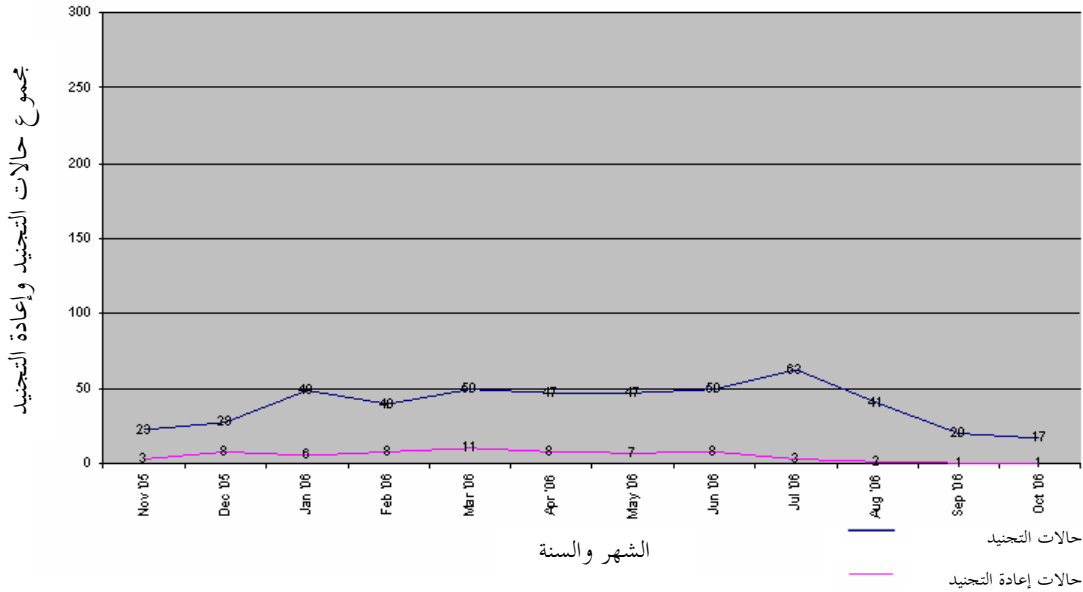
١٥ - ابلغ والد طفل في الخامسة عشرة من العمر يعيش في مقاطعة باتيكالوا عن اختطاف طفلتهما و١١ طفلا آخرين أثناء مشاركتهما في مهرجان ديني في معبد القرية. ورغم معرفة هوية عضو منظمة نمور التاميل الذي قام بالاختطاف، ورغم الزيارات العديدة التي قام بها والد الطفل إلى معسكر المنظمة، لم يُطلق سراح الطفل.

١٦ - وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ومن بين مجموع حالات تجنيد الأطفال التي تحققت منها اليونيسيف منذ نيسان/أبريل ٢٠٠١، والبالغ عددها ٧٩٤ ٥ حالة، يعتقد أن ١ ٥٩٨ طفلا لا يزالون محتجزين لدى منظمة نمور تاميل إيلاام للتحرير. ومن بين هذا العدد الأخير، هناك ٦٤٩ طفلا تقل أعمارهم حاليا عن ١٨ عاما، و ٩٤٩ شخصا بلغوا الآن ١٨ عاما أو أكثر وإن كانوا دون الثامنة عشرة عندما تم تجنيدهم. ولا تمثل الأرقام السابقة إلا عدد الحالات التي أبلغت إلى اليونيسيف، وهناك مؤشرات على أن الأوضاع الأمنية السائدة يمكن أن تخيف الأسر من الإبلاغ عن حالات الاختطاف والتجنيد. وتبلغ نسبة التداخل بين الأطفال المسجلين في قاعدة بيانات اليونيسيف والأطفال الذين تركوا

المنظمة (من أطلق سراحهم، أو هربوا، أو عادوا إلى منازلهم) قرابة ٣٧ في المائة، مما يشير إلى أن أرقام اليونيسيف تعكس حوالي ثلث مجموع حالات التجنيد.

الجدول ١

ما أبلغ عنه من حالات وإعادة التجنيد التي قامت بها منظمة نمور تاميل إيلاام للتحريض في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

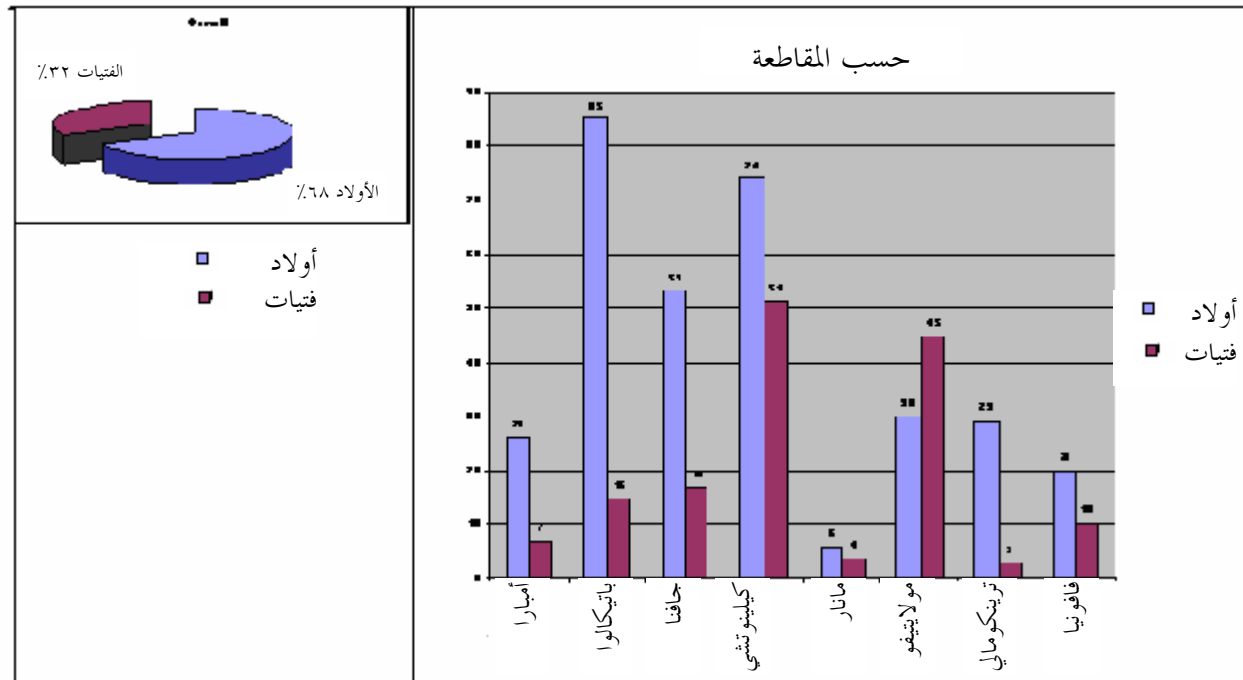


١٧ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، جاءت غالبية بلاغات تجنيد الأطفال من مقاطعة كيلينوتشي، حيث جاء منها ٢٦ في المائة من حالات تجنيد أو إعادة تجنيد الأطفال المسجلة. ويمثل ذلك الرقم زيادة بنسبة ٦٦ في المائة في بلاغات تجنيد وإعادة تجنيد الأطفال في منظمة نمور تاميل إيلاام للتحريض في كيلينوتشي بالمقارنة بفترة الإثني عشر شهرا السابقة. وسجلت باتيكالوا ثاني أكبر عدد من الحالات، بنسبة ٢٣ في المائة من مجموع حالات تجنيد وإعادة تجنيد الأطفال المبلغ عنها. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٤٩ في المائة في حالات تجنيد أو إعادة تجنيد الأطفال في منظمة نمور التاميل في باتيكالوا بالمقارنة بفترة الإثني عشر شهرا السابقة.

١٨ - كما توضح البيانات أن عدد الأولاد الذين تم تجنيدهم كان أكبر من عدد الفتيات (كان ٦٨ في المائة من المجندين من الأولاد و ٣٢ في المائة منهم من الفتيات). غير أنه أبلغ عن تجنيد أعداد من الفتيات أكبر من الأولاد في مقاطعة مولاتييفو. كما أبلغ عن تجنيد أعداد مرتفعة نسبيا من الفتيات في مقاطعة كيلينوتشي خلال تلك الفترة، على النحو المبين في الجدول ٢.

الجدول ٢

تحليل التجنيد حسب نوع الجنس والمنطقة في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

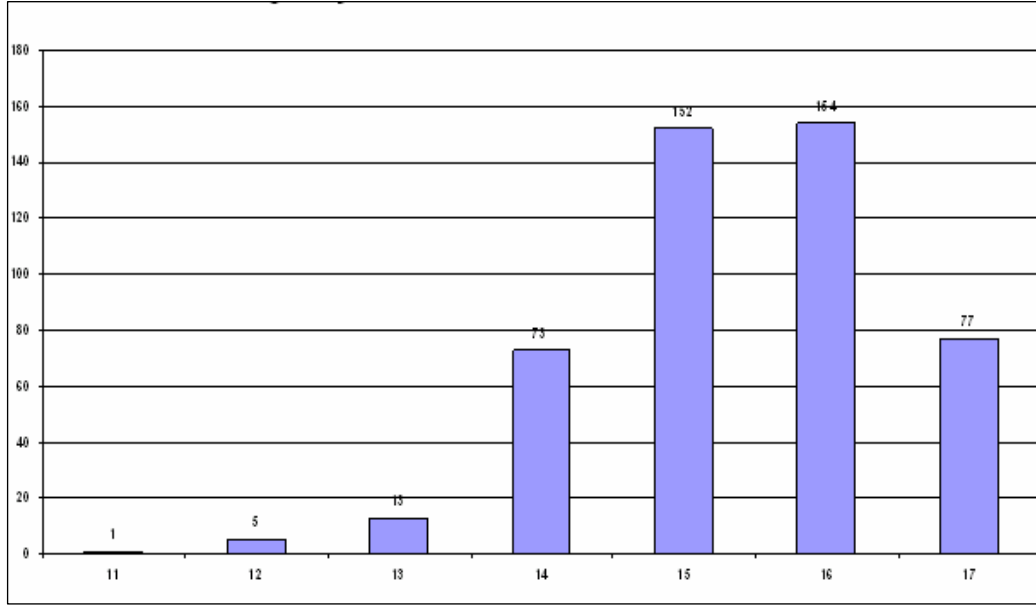


١٩ - وعلى أساس الحالات المبلغة إلى اليونيسيف، فإن متوسط سن المجندين الصغار أثناء الفترة التي يغطيها التقرير كان يبلغ ١٦ عاما، على النحو المبين في الجدول ٣^(٨).

(٨) على أساس الحالات المبلغة لليونيسيف، كان متوسط سن المجندين الصغار ١٦ عاما منذ ٢٠٠٤. وكان متوسط سن المجندين الصغار ١٥ عاما في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، و ١٤ عاما في ٢٠٠١.

الجدول ٣

تحليل سن الأطفال وقت تجنيدهم في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦



٢٠ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أخطرت منظمة نمور التاميل اليونيسيف بأنها "أطلقت سراح" ٣٦٢ طفلاً من صفوفها، بمن فيهم ٧٩ طفلاً أطلق سراحهم مؤخراً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ووفقاً لما ورد في قائمة من أطلق سراحهم التي أصدرتها المنظمة، فمن بين الأطفال الـ ٣٦٢، أعيد ٢٢٤ طفلاً إلى والديهم مباشرة، بينما أعيد الـ ١٣٨ الآخرين إلى أسرهم عن طريق أمانة الشمال الشرقي المعنية بحقوق الإنسان، أو نقلتهم المنظمة أو الأمانة إلى مركز تنمية المهارات التعليمية. وخلال نفس الفترة، تحققت اليونيسيف من إطلاق سراح ٩٠ طفلاً من صفوف المنظمة، من بينهم ٦٩ طفلاً أدرجت أسماءهم في القائمة التي أصدرتها المنظمة. ولم تتمكن اليونيسيف من التحقق من إطلاق سراح الأطفال المتبقين الذين وردت أسماءهم في قائمة المنظمة، حيث أفيد أن بعض الأطفال يعيشون في مركز تنمية المهارات التعليمية، وهو ما لا تتمتع اليونيسيف إلا بإمكانية محدودة للوصول إليه.

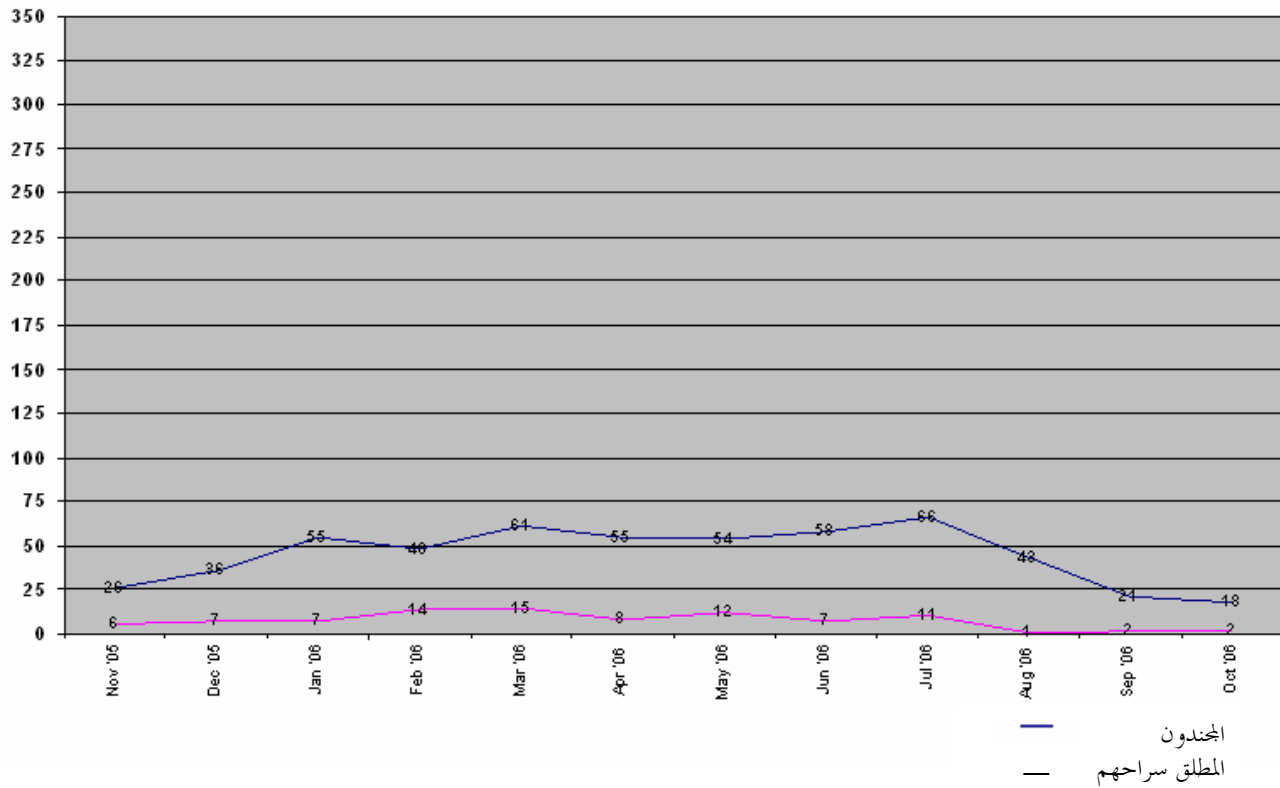
٢١ - وأعربت اليونيسيف لمنظمة نمور التاميل عن قلقها إزاء نقل الأطفال إلى مركز تنمية المهارات التعليمية، حيث أن الأطفال يُودعون في المنشأة دون موافقة والديهم، ودون التحقق بصورة مستقلة من دواعي إيداع الأطفال فيها. كما أن الآباء يواجهون صعوبات في

الوصول إلى أطفالهم في المنشأة. وتناقش اليونيسيف حالياً مع المنظمة إنشاء آلية مناسبة تتسم بالشفافية لإطلاق سراح الأطفال، ون كانت لم تتلق منها أي التزام ثابت بعد.

٢٢ - كما تجدر ملاحظة أن عدد الأطفال الذين تحققت اليونيسيف من أن المنظمة قد أطلقت سراحهم فعلاً خلال الفترة التي يغطيها التقرير كانت دائماً أقل من عدد الأطفال الذين يتم تجنيدهم كل شهر، على النحو المبين في الجدول ٤.

الجدول ٤

الاتجاهات فيما أبلغ عنه من أعمال تجنيد الأطفال في منظمة غمور تاميل إيلاام للتحريض وحالات إطلاق سراح الأطفال التي تم التحقق منها في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦



٢٣ - كما كان من دواعي القلق الأخرى استمرار وجود برنامج منظم للتدريب على أعمال الدفاع المدني توفره منظمة غمور تاميل إيلاام للتحريض للمجتمعات المحلية المدنية في الشمال والشرق. وكانت فترات التدريب تتراوح بين خمسة أيام و ٤٥ يوماً. ومحتوى التدريب ليس معروفاً تماماً؛ غير أنه يتضمن تمارين بدنية وتدريباً ذات طبيعة شبه عسكرية.

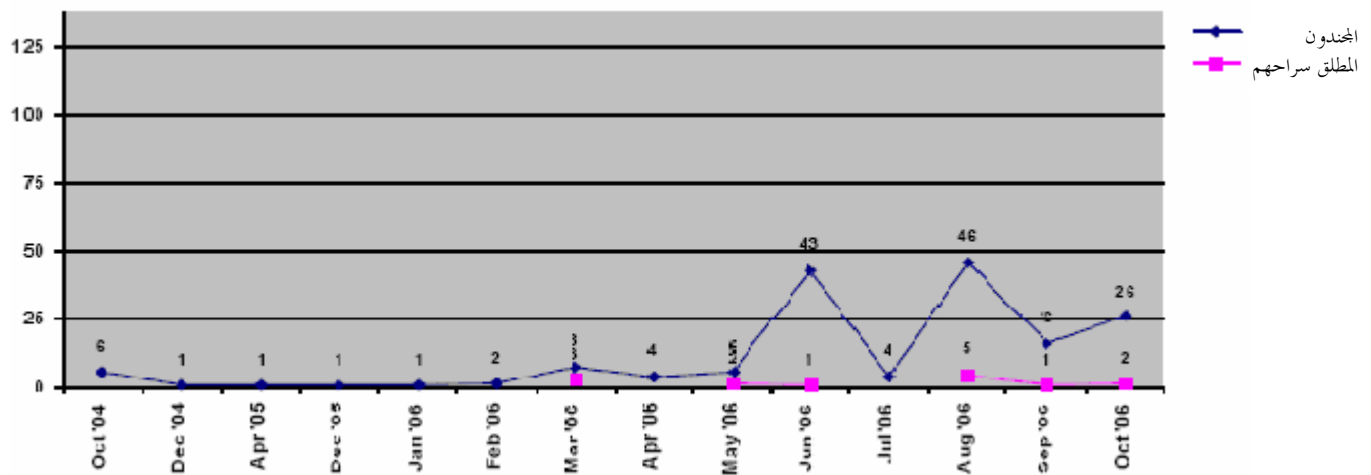
وتلقت اليونيسيف تقارير عن إشراك أطفال تقل أعمارهم إلى السادسة عشرة في برامج التدريب. كما كان يتعين على نظار المدارس والمدرسين حضور تلك الدورات أثناء أوقات الدراسة، مما يؤثر على تلقي الأطفال لدروسهم. ووردت تقارير من مقاطعات باتيكالوا، وأمبارا، وترينكومالي، وكيلينوتشي عن عدم عودة بعض الأطفال إلى منازلهم عقب حضور تلك البرامج التدريبية، حيث يُشتبه في أنه تم تجنيدهم. وطلب من الآباء الذين ذهبوا للبحث عن أطفالهم العودة بعد ثلاثة أو أربعة أشهر، حيث أن الأطفال كانوا يتلقون تدريباً عسكرياً.

٢ - فصيل كارونا

٢٤ - كان أحد التطورات التي تبعت على الانزعاج بوجه خاص خلال الفترة التي يغطيها التقرير تتمثل في ازدياد أعمال خطف وتجنييد الأطفال في شرق سري لانكا على يد فصيل كارونا منذ أيار/مايو ٢٠٠٦. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تلقت اليونيسيف ١٦٤ تقريراً عن أطفال تم تجنيدهم في فصيل كارونا. وتم إطلاق سراح ١٤ من الأطفال المجندين، وهرب ١٥ طفلاً آخرين، بينما أعيد تجنييد ٧ أطفال؛ وبالتالي، ففي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كان هناك ١٤٢ طفلاً يُعتقد أنهم لا يزالون في صفوف فصيل كارونا.

الجدول ٥

اتجاهات تجنييد الأطفال في فصيل كارونا وإطلاق سراحهم منه حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦



٢٥ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، وصلت أنشطة تجنيد الأطفال في فصيل كارونا إلى أعلى مستوياتها في ذروتين، في حزيران/يونيه وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، كما يتضح من الجدول ٥. فخلال أسبوع واحد في منتصف حزيران/يونيه، تلقت اليونيسيف ٣٠ تقريراً عن قيام فصيل كارونا باختطاف أطفال في مناطق سانتيفيلي، وكيران، وفالاتشيني، وإيروتايابورام (مانغوناي الشمالية) في مقاطعة باتيكالوا. وكان أغلب الأطفال الذين اختطفهم فصيل كارونا وجندهم في مقاطعة باتيكالوا (١٤٥ طفلاً)، تليها مقاطعة أمبارا (١٧ طفلاً)، كما تم مؤخراً تجنيد طفل واحد في مقاطعة ترينكومالي. ويبلغ متوسط أعمار الأطفال الذين يجندهم فصيل كارونا ١٧ عاماً، واختطف كثير من الأطفال في عمليات خطف جماعية في القرى أو بالقرب من منازلهم.

٢٦ - ووقعت إحدى عمليات الخطف الجماعية العديدة في الأشهر الأخيرة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ أثناء احتفال ديني في منطقة كيران، باتيكالوا. فحوالي الساعة ٠١/٣٠ بعد الظهر، وصل حوالي ٢٥ من فراد فصيل كارونا إلى المعبد الذي كان القرويون يتجمعون فيه واختطفوا ١٨ شخصاً، كلهم من الذكور. وكان أربعة من المختطفين من الأطفال. وقرر شهود الواقعة أنهم تعرفوا على بعض مرتكبيها نظراً لكثرة ترددهم على القرية. ولم ترد إنباء عن إطلاق سراح الأطفال الأربعة حتى الآن.

٢٧ - وحتى الآن، تلقت اليونيسيف تقارير عن قيام فصيل كارونا باختطاف وتجنيد الأولاد فحسب. فقد اختطف الأطفال من الشوارع والمعابد ومن منازلهم، أساساً في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. كما وردت تقارير عن اختطاف تجنيد الأطفال في مناطق قريبة للغاية من مكاتب الأمن ونقاط التفتيش الحكومية. وكانت كل الحالات تنطوي على الاختطاف والتجنيد بالقوة، في بعض الحالات على أيدي أشخاص يصفون أنفسهم صراحة بأنهم أعضاء في فصيل كارونا. كما وردت إلى مقاطعة باتيكالوا أنباء تفيد أنه في يومي ١٤ و ٢٦ حزيران/يونيه، كان أفراد من الجيش السريلانكي يحملون أسلحتهم يرافقون أفراد فصيل كارونا الذين اختطفوا تسعة أطفال، تبلغ أعمارهم ١٤ عاماً (طفلاً) و ١٥ عاماً (طفل واحد) و ١٧ عاماً (ستة أطفال)، وجندوهم بالقوة.

٣ - دواعي القلق الأخرى

٢٨ - في ١٢ أيلول/سبتمبر، أصدر الرئيس أنظمة جديدة للطوارئ بتعيين وزير العدل في منصب مفوض إعادة التأهيل، للإشراف على مراكز إيواء وإعادة التأهيل التي توفر الحماية

لمن "يستسلمون"^(٩)، حيث يتم إعادة تأهيلهم ويتلقون تدريباً مهنيًا قبل إطلاق سراحهم. وهذا النظام الجديد على وشك البدء في العمل؛ غير أنه لا يزال لا يميز بين الأطفال والبالغين بين من "يستسلمون"، وهو ما يتعارض مع الممارسة المقبولة لإطلاق سراح الأطفال.

٢٩ - أما دواعي القلق الأخرى، فتتصل بمعاملة المجندين الأطفال السابقين ممن أصبحوا في عهدة قوات الأمن السريلاونكية. وينصب القلق بصفة خاصة على الكشف علنا عن هوية الأطفال الذين استسلموا لقوات الأمن السريلاونكية. فقيام وسائل الإعلام التي تفتقر إلى الحساسية بالكشف عن هوية المجندين الأطفال السابقين يؤدي إلى وصمهم اجتماعيًا، وازدياد ضعفهم هم وأسراهم. ففي آذار/مارس ٢٠٠٦، على سبيل المثال، استسلم مجندان طفلان سابقان للجيش السريلاونكي في مقاطعة ترينكومالي، وتم نقلهما إلى كولومبو حيث تم عرضهما على وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية، مع بيان استخدام سلاح سلمه لهما أفراد الجيش.

باء - الاختطاف

٣٠ - كان الإبلاغ عن اختطاف الأطفال يأتي بوجه عام في سياق تجنيدهم بالقوة. وشملت الحالات خطف الأطفال من الشوارع، أو خطفهم أثناء ذهابهم إلى أي مكان وتجنيدهم بالقوة من الاحتفالات في المعابد ليلاً، فضلاً عن اقتحام المنازل واختطاف الأطفال عنوة. كما كانت هناك، خلال الأشهر الستة الماضية، زيادة في عمليات الخطف الجماعية بالمقارنة باختطاف فرادى الأطفال.

٣١ - وفي الفترة التي يغطيها التقرير، تلقت بعثة الرصد لسري لانكا ٢٣٧ شكوى بشأن اختطاف الأطفال، منها ١١٧ شكوى ضد منظمة نمور التاميل لإيلام للتحريض، و ١٠٥ شكوى ضد فصيل كارونا، و ١٥ شكوى ضد الحكومة. ومن بين هذه الشكاوى، بتت بعثة الرصد في ٣٧ شكوى ضد منظمة نمور التاميل؛ و ٣ شكوى ضد الحكومة؛ و ٦ شكوى ضد فصيل كارونا فيما يتعلق باختطاف الأطفال. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كان أمام بعثة الرصد ١٤٦ حالة مفتوحة لم يُت فيها بعد بشأن اختطاف الأطفال، من بينها ٧٠ شكوى ضد منظمة نمور التاميل، و ٩ شكوى ضد الحكومة، و ٦٧ شكوى ضد فصيل كارونا.

٣٢ - ونتيجة للتصاعد السريع في أعمال العنف منذ أيار/مايو ٢٠٠٦، تتزايد حالات الاختفاء وأعمال الاختطاف. في جافنا وحدها، وخلال شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦، أبلغ

(٩) المقاتلون، بمن فيهم الأطفال دون سن الثامنة عشرة، الذين يستسلمون أو تأسرهم القوات الحكومية.

عن أكثر من ٦٠ حالة اختفاء وعملية اختطاف للسكان المدنيين على أيدي منظمة نمور التاميل وقوات الأمن الحكومية والجماعات شبه العسكرية. وتشمل الحالات المعروفة والمبلغ عنها اختطاف طفلين في السابعة عشرة من العمر في حادثين منفصلين في جافنا يومي ٩ و ١٩ آب/أغسطس في منطقتي كانتاروداي فيتي وبونكودوتيفو على التوالي. ويُزعم أن قوات الأمن الحكومية كانت ضالعة في ذلك، وتتابع لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا هاتين الحالتين.

جيم - حوادث القتل والتشويه

٣٣ - وفقا لبعثة الرصد لسري لانكا، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير ما لا يقل عن ٢١١٨ حالة وفاة تتصل بالصراع، منها مصرع ١٣٥ مدنيا، بينهم عدد كبير من الأطفال. وأدى تسارع وتيرة العنف منذ أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى زيادة أعداد الضحايا من الأطفال في الأشهر الأخيرة. ففي أوائل آب/أغسطس، على سبيل المثال، سجلت الحكومة مصرع ١٢ طفلا في منطقة موتور وحدها. غير أن تدهور الوضع الأمني يحول دون التوصل إلى إحصاء لعدد الأطفال الذين لقوا مصرعهم في المناطق المتضررة.

٣٤ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، كان العديد من الأطفال الذين لقوا مصرعهم من الأطفال الذين استخدمتهم منظمة نمور التاميل كجنود، أو قيل أنهم يرتبطون بها. ففي ١٧ حزيران/يونيه، على سبيل المثال، لقي طفل في الخامسة عشرة من العمر من بوينت بدرو مصرعه في المنطقة الفاصلة بين الحكومة والمنظمة، بالقرب من نقطة تفتيش موهامالاي. وحسب بعثة الرصد لسري لانكا، فإن الطفل كان يحمل وقت مقتله صورا لنفسه وهو يرتدي زي المنظمة. وأفيد أن ثلاثة من جنود الجيش السريلانكي قد اعترفوا بإطلاق النار على الطفل. وفي ٢٩ تموز/يوليه، عُثر على جثة طفل في السادسة عشرة من العمر يرتبط بالمنظمة وبها آثار جروح من طلقات نارية في كيتس، جافنا. وثمة تحقيق مستمر في هذا الشأن؛ غير أن القضية لم تكن قد حسمت بعد وقت إعداد هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، في ٢٩ آب/أغسطس، تلقى مستشفى فافونيا ١٦ جثة مشوهة، بينها جثث ثلاث أولاد من التاميل تبلغ أعمارهم ١٥ و ١٦ و ١٧ عاما. وقالت الحكومة إن الضحايا من أفراد منظمة تحرير نمور تاميل إيلا، وأنهم لقوا مصرعهم أثناء مهاجمتهم قاعدة لسلاح الجو السريلانكي في بوفاراغانكولام، فافونيا. غير أنه وفقا لبعثة الرصد لسري لانكا، لم يكن الضحايا مسلحين.

٣٥ - وكان الأطفال أيضا من بين ضحايا الاستخدام العشوائي للألغام "كلايمور" Claymore المضادة للأفراد. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

تلقي فريق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للأمم المتحدة تقارير عن مصرع أو إصابة أكثر من ٤٤٠ شخصا، من بينهم ٢٠٢ من المدنيين، بالألغام "كلايمور" في سري لانكا. ووفقا لبعثة الرصد لسري لانكا، فإن عدد المحجمات وأهدافها والتكتيكات المستخدمة فيها والأبعاد الجغرافية لها ترجح للغاية أن منظمة نمور تاميل إيلاام للتحريض هي التي ارتكبتها. غير أنها لا تستبعد إمكانية ارتكابها على أيدي أطراف أخرى، أو أن تكون من قبيل عمليات التغطية على أنشطة أخرى.

٣٦ - والاستخدام العشوائي للألغام "كلايمور" والألغام الضغط وغيرها من أساليب القتل التي تردد أن منظمة نمور التاميل تستخدمها، والتي أسفرت عن وقوع خسائر بين الأطفال، تشمل حالة وقعت في ١٩ كانون الثاني/يناير، ولقي خلالها طفل في الخامسة عشرة مصرعه في هجوم بلغم من الألغام "كلايمور" شنته المنظمة في تانداغانفيلي، في منطقة باتيكاالوا. كذلك، في ١٥ حزيران/يونيه، لقي ٦٥ مدنيا، بينهم ١٤ طفلا، مصرعهم، وأصيب ٧٠ آخرين من المدنيين بجروح من جراء هجوم بلغم من الألغام "كلايمور" على حافلة مدنية في كيتيغوليا في مقاطعة أنورادابورا.

٣٧ - كما وقعت خسائر في الأرواح بين الأطفال نتيجة للاستخدام العشوائي للألغام "كلايمور" والقصف الجوي وغير ذلك من أساليب القتل التي قيل أن الحكومة تلجأ إليها. ومن بين الحالات غارة قصف قامت بها القوات المسلحة السريلانكية على مواقع منظمة نمور التاميل في مونتور مقاطعة ترينكومالي في ٢٥ نيسان/أبريل، وقُتل فيها أربعة أطفال تبلغ أعمارهم ٤ أعوام و ١٤ و ١٥ و ١٦ عاما، وأصيب فيها ١٤ طفلا تتراوح أعمارهم بين ثلاثة أشهر و ١٧ عاما. ومن الأمثلة الأخرى القصف الجوي الذي شنته الحكومة على مجمع في فاليبورام، مولاييتيفو، في ١٤ آب/أغسطس، والذي أسفر عن مصرع ما لا يقل عن ٤٠ من الفتيات وإصابة أكثر من ١٠٠ فتاة أخرى. وقيل أنه وقت حدوث الضربة الجوية، كان ما يتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠ فتاة يتجمعن في المجمع بناء على طلب منظمة نمور التاميل لتلقي تدريب على الإسعافات الأولية والدعاية^(١٠).

(١٠) استنادا إلى لقاءات مع ثلاث فتيات ممن نجون من الحادثة، مع استشاري يعمل لدى أمانة تنسيق عملية السلام، حكومة سري لانكا.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

١ - الهجمات على المدارس

٣٨ - أدى اشتداد الصراع أثناء الفترة التي يغطيها التقرير إلى ازدياد عدد الهجمات على المدارس، التي كانت تعتبر بصورة تقليدية مناطق للسلام وأماكن آمنة للجوء. ففي ٢٥ نيسان/أبريل، على سبيل المثال، أصيبت مدرسة سري شانوغا للحضانة ومختبر العلوم بكلية شينايور المركزية بأضرار نتيجة للقصف الجوي وضربات المدفعية الحكومية حول موتور في مقاطعة ترينكومالي، بحيث تختم إغلاقهما؛ وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت مدرسة مورونهان م. ف. في مقاطعة مانار للقصف من جانب القوات الحكومية، مما أحدث أضرارا بمباني المدرسة، وبالمكتب التعليمي للمنطقة، وبمركز المدرسين في المنطقة المجاورة. ووفقا لما ورد من أنباء، تتعرض مقاطعة مورونكان للقصف بصورة متكررة، مما أدى إلى تشريد السكان بشكل مؤقت أثناء الليل. كما أفيد أن المدرسة تشهد انخفاضاً كبيراً في معدلات حضور التلاميذ، لخشية معظم الأطفال من الحضور إلى المدرسة، حيث لا يحضر قرابة ٧٥ في المائة منهم.

٣٩ - كما أن النظام الدراسي في كافة أنحاء الشمال والشرق، وبخاصة مقاطعات جافنا، وترينكومالي، وفافونيا، وباتيكالوا، قد تضررت بصفة خاصة من سرعة تصاعد الصراع في ١١ آب/أغسطس، حيث اضطرت جميع المدارس في جافنا إلى إغلاق أبوابها من ٩ أيلول/سبتمبر إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، نتيجة لمقاطعتها من جانب اتحاد الطلاب احتجاجاً على استمرار الاشتباكات الحربية في جافنا. وثمة مدرستان في المنطقة الأمنية المشددة في مقاطعة تليبالاي (كلية الاتحاد ومدرسة تانتاي سيلفا فيديالايا) لا تعملان، حيث لا يمكن الوصول إليهما منذ ١١ آب/أغسطس نتيجة للأسباب الأمنية. وليس من المتصور حالياً أن يُعاد فتح هذه المدارس. ويتلقى التلاميذ حالياً دروسهم في المواقع التي شردوا إليها.

٤٠ - وفي مقاطعات ترينكومالي وباتيكالوا وأمبارا، انخفضت أيضاً معدلات الانتظام في الدراسة نتيجة للخوف من التجنيد وانعدام الأمن بوجه عام. ولم يكن الخوف من حضور الفصول الدراسية قاصراً على شمال وشرق سري لانكا فحسب؛ فبعد اغتيال الميجور جنرال بارامي كولتونغا في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، امتنع الكثير من تلاميذ المدارس في كولومبو وجنوب البلد عن الذهاب إلى مدارسهم في الأيام التالية، حيث انتشرت على نطاق واسع شائعات بأن منظمة غور تاميل إيلاام للتحريض ستقصف كل المدارس.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، ففي كافة أنحاء شمال وشرق سري لانكا، تنتشر نقاط التفتيش العسكرية والمكاتب السياسية التابعة لحزب تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال (TMVP) على

مقربة شديدة من المدارس، بما في ذلك احتلال المناطق المجاورة للمدارس ودور الحضانة، بل وأفنيتهما. وفي باتيكالوا، على سبيل المثال، فتح فصيل كارونا مكتبا سياسيا للحزب في المبنى المجاور مباشرة لمدرسة سانتا سيسيليا الثانوية للبنات^(١١). وهذا القرب الشديد من نقاط التفتيش العسكرية والمكاتب السياسية يزيد من تكريس الخوف لدى هؤلاء الأطفال الذين يحضرون الفصول الدراسية، ويعرض الأطفال إلى مخاطر شديدة من الهجمات المادية، حيث كثيرا ما تُستهدف هذه المواقع بهجمات القنابل اليدوية وألغام "كلايمور". وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، على سبيل المثال، قيل إن أحد أفراد منظمة غمور تاميل إيلاام للتحرير ألقى قنبلة يدوية على مكتب تابع لحزب TMVP في تشينكالادي، باتيكالوا، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ثمانية آخرين. كذلك، فإن التعرض المستمر لهذا الجو العسكري الشديد يزيد من تفاقم مشاعر الخوف البالغ بين الأطفال.

٢ - الهجمات على المستشفيات

- ٤٢ - أفيد عن وقوع هجوم واحد على إحدى المستشفيات خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ففي ٢ آب/أغسطس، دُمر تماما عنبر الولادة وأمراض النساء في مستشفى قاعدة موتور في ترينكومالي، كما أصيب بجمع غرف العمليات والعيادة الخارجية وقسم التمريض بأضرار جسيمة، نتيجة لتعرضها للقصف. ولم تتحدد بعد هوية الطرف المسؤول عن ذلك.
- ٤٣ - كما أن الوجود الأمني المكثف حول المستشفيات أثار الخوف بين السكان المحليين، وأخافهم من الدخول إلى مقر المستشفى. ففي مستشفى مقاطعة مانار، على سبيل المثال، توجد نقطة تفتيش تابعة للجيش عند المدخل، حيث يطلق الحراس النار بين الحين والآخر، وبخاصة في فترة المساء، مما يحد من فرص دخول المدنيين إلى مقر المستشفى.

هاء - أعمال العنف الجنسي الخطيرة

- ٤٤ - في حين أبلغ عن العديد من حالات الاغتصاب من المناطق المتضررة من الصراع، فإن أيًا من الحالات المبلغ عنها لم تكن له صلة بالأطفال.

واو - حرمان العاملين الإنسانيين من فرص الوصول

- ٤٥ - في أعقاب التصعيد الذي طرأ على الاشتباكات المسلحة، فرضت الحكومة قيودا على الوكالات الإنسانية. وترك ذلك أثرا خطيرا على المساعدات الإنسانية، لا سيما وأن ذلك أضر بأكثر الفئات ضعفا، وبخاصة الأطفال.

(١١) احتج أولياء الأمور والسلطات المدرسية لدى الحكومة على موقع المكتب السياسي.

٤٦ - وتسببت العمليات العسكرية التي شهدتها مقاطعتا ترينكومالي وباتيكالوا في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦ في تشريد أعداد كبيرة من السكان، وخلقت حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية. ونتيجة للقيود التي فرضتها الحكومة على تحركات الوكالات الإنسانية، كانت فرص الوصول إلى الأشخاص المشردين في كثير من المناطق فرصا محدودة للغاية، بينما ظلت إمكانية الوصول إلى بعض المناطق معدومة تماما، بما في ذلك مقاطعة إيتشيلامباتو، ولفترة من الزمن، الجانب الأكبر من منطقة موتور في ترينكومالي. وفي منطقة فاهاراي د. س.، باتيكالوا، حيث كان هناك ما يقدر بـ ٨٨٠ ٤٢ من المشردين داخليا في نهاية أيلول/سبتمبر، اقتصر فرص وصول المساعدات الإنسانية على لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة فقط، وفي أوقات منتظمة فحسب.

٤٧ - وأدى قيام جيش سري لانكا بإغلاق خطوط الدفاع الأمامية في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى عرقلة التحرك بين فافونيا وكيلينوتشي بصورة خطيرة لمدة تناهز الشهرين. ومنعت الوكالات الإنسانية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، من توصيل الإمدادات الأساسية، بينما لم توفر الحكومة سوى إمدادات محدودة، مما أسفر عن نقص خطير في الأغذية والأدوية والوقود بصفة خاصة. وجرى تخفيف القيود المفروضة على تحركات أفراد الأمم المتحدة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، غير أن القيود ظلت مفروضة على تحركات الموظفين الدوليين في المنظمات غير الحكومية الدولية. كما أدى إغلاق خطوط الدفاع الأمامية والطريق الرئيسي A9 إلى احتجاز قرابة ٢٠٠٠ شخص في فافونيا لعدة أسابيع، كثيرون منهم أطفال مفصولين عن ذويهم وقصراً لا يصحبهم أحد، ومن بينهم ٢٣ من تلاميذ المدارس من جافنا.

٤٨ - وفي جافنا، أدى حظر تحول صارم فرض عندما بدأت الاشتباكات المسلحة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، إلى جانب إغلاق الطريق الرئيسي A9 ووقف الرحلات الجوية التجارية، إلى عزل شبه الجزيرة فعليا عن بقية البلد لأكثر من شهر. وأسفرت هذه التدابير عن حدوث نقص في الأغذية والأدوية واللوازم الأساسية الأخرى، التي ما كان يمكن وصولها إلى جافنا إلا بواسطة سفن الشحن، التي لم تبدأ في الوصول إلا بعد يوم ٢٤ آب/أغسطس. وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، كان يجري تخفيف حظر التحول بصورة متقطعة في معظم أنحاء شبه الجزيرة؛ غير أن كثيرا من المناطق ظلت بعيدة عن إمكانية وصول كيانات الأمم المتحدة إليها، من بينها المناطق الواقعة شرق كوديدكامام والجزر الواقعة قبالة ساحل جافنا.

٤٩ - وواجهت المنظمات الإنسانية، ومن بينها منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، صعوبات في تأمين فرص الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها منظمة تمور تاميل إيلاام

للتحرير. وكانت نقاط التفتيش العسكرية كثيرا ما تفرض شروط تسجيل إضافية خلاف ما تشترطه وزارة الدفاع، بما في ذلك تسجيل موظفي ومركبات المنظمات غير الحكومية المحلية. وفي مقاطعة باتيكالوا، تحد القيود التي فرضتها الحكومة من فرص وصول المنظمات غير الحكومية إلى المناطق التي تسيطر عليها منظمة نمور التاميل.

٥٠ - كما كانت هناك حوادث متعددة لتعرض العاملين في المنظمات الإنسانية للتهديدات والهجمات، مما أضر بشكل حاد بتوصيل المساعدات الإنسانية. ففي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على سبيل المثال، قام أشخاص مجهولون باختطاف ١٠ من أفراد منظمة إعادة تأهيل التاميل على الطريق الرئيسي الموصل بين باتيكالوا بولوناروا. وتم إطلاق سراح ثلاثة من هؤلاء المختطفين؛ غير أن السبعة المتبقين لا يزالون مفقودين. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أدى هجوم بلغم من ألغام "كلايمور" في ميروسوفيل بمقاطعة جافنا إلى مقتل ستة أشخاص، من بينهم اثنان من العاملين بمنظمة كاريتاس Caritas الخيرية. كذلك، في ١٦ أيار/مايو، لقي سائق من مجلس اللاجئين النرويجي مصرعه رميا بالرصاص في فافونيا، على يد القوات السريلانكية كما قيل؛ وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قُتل ١٧ من العاملين المحليين في منظمة العمل من أجل مكافحة المجاعة *Action contre la faim* غير الحكومية الفرنسية في مورتور، على أيدي القوات السريلانكية أيضا كما قيل. وقد حالت الحكومة هذه الحالة الأخيرة إلى لجنة التحقيق الخاصة، ودعت فريقا من خبراء الطب الشرعي والأدلة الجنائية الاستراليين لمراقبة ومساعدة التحقيق في القضية. وبالإضافة إلى ذلك، في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، لقي أحد العاملين المحليين في جمعية الصليب الأحمر السريلانكي مصرعه رميا بالرصاص على يد مسلحين مجهولي الهوية في تشديكولام، في مقاطعة فافونيا؛ وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، عُثر على استشاري في مكتب خدمات المشاريع قتيلا رميا بالرصاص في تامبيلوفيل، بمقاطعة أمبارا.

٥١ - وعقب إجراء مناقشات بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن العراقيل التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية، أنشئت لجنة استشارية مع كيانات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وممثلي الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار وزارة إدارة الكوارث وحقوق الإنسان. وتضم اللجنة وزارتي الدفاع الشؤون الخارجية، والمفوض العام للخدمات الأساسية. وتهدف اللجنة إلى حل المشاكل المتصلة بالوقود وإمدادات الغذاء والأدوية واللوازم الأساسية، والتصدي للصعوبات التي تواجهها الوكالات في القيام بأنشطتها.

رابعاً - الحوار، وخطط العمل، والرصد والإبلاغ للتصدي لانتهاكات حقوق الأطفال

ألف - الحوار

٥٢ - تواصلت جهود الدعوة العامة فيما يتعلق بقضايا حماية الأطفال، وبخاصة التجنيد العسكري للأطفال، وارتفاع معدلات العنف وما يتركه من أثر على المدنيين والعاملين في المنظمات الإنسانية. وقد قامت مصادر عديدة في منظومة الأمم المتحدة بمبادرات للدعوة العامة في هذا الشأن، ومن بينها الأمين العام، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، واليونسيف. كما انعكس القلق على حقوق الأطفال في كثير من البيانات والتدخلات الدولية من جانب أطراف عديدة، من بينها الرؤساء المشاركون لجماعات المناهين (الاتحاد الأوروبي، واليابان، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية)، والبرلمان الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومن بينها منظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان. كما أن الوكالات المحلية، ومن بينها لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا، قامت أيضاً بجهود للدعوة لإبراز القلق على حقوق الأطفال.

٥٣ - وتواصل اليونسيف بذل جهودها لدى منظمة نمور تامليل لإيلاء للتحرير لتأمين إطلاق سراح الأطفال والتوقف عن تجنيدهم في صفوفها. وتصدر اليونسيف تقارير شهرية عن عمليات التجنيد، وتتقاسم تلك التقارير مع منظمة نمور التامليل. وفي اجتماع عُقد بين اليونسيف والمنظمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، اتفق على أن يحدد كل جانب ثلاثة أشخاص للاجتماع بصورة منتظمة (فيما يعرف باسم "اجتماع ٣ X ٣") لمناقشة المسائل الفنية المتصلة بإطلاق سراح الأطفال والتدابير المتخذة لوقف أعمال التجنيد. ويتواصل الحوار بين اليونسيف ومنظمة نمور التامليل من خلال تلك القناة؛ وتم عقد اجتماعين خلال عام ٢٠٠٦. كما أعلنت المنظمة عن تشكيل وحدة لحماية الأطفال؛ غير أن اختصاصات الوحدة لا تزال تحتاج إلى مزيد من التوضيح. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ناقشت المنظمة مع اليونسيف كذلك أهمية وجود آلية مناسبة لإطلاق سراح الأطفال، ودور مركز تنمية المهارات التعليمية في إطلاق سراح الأطفال وإعادةهم إلى أسرهم.

٥٤ - وعقب ورود أنباء عن قيام فصيل كارونا بتجنيد أطفال في منطقة باتيكالوا، التقت اليونسيف أيضاً مع "الجناس السياسي" لفصيل كارونا، وهو حزب تامليل مكال فيدوتالاي بوليغال (TMVP) في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لتذكيرهم بالتزاماتهم بعدم تجنيد الأطفال، وبالسعي لإطلاق سراح المجندين الصغار. ولا يزال ذلك الحوار مستمراً.

باء - خطة العمل من أجل الأطفال المتضررين من الحرب

٥٥ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أقرت حكومة سري لانكا ومنظمة نمور تاميل إيلام للتحرير خطة عمل من أجل الأطفال المتضررين من الحرب في شمال شرقي سري لانكا (يشار إليها فيما يلي باسم "خطة العمل")^(١٢)، وذلك بالتعاون مع الشركاء التقنيين الرئيسيين، مثل وكالات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. وكانت خطة العمل في بادئ الأمر برنامجا يستغرق سنتين، من تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥. بيد أنه تم تمديدها حتى تموز/يوليه ٢٠٠٦، انتظارا لانتهاه من استعراضها بشكل شامل.

٥٦ - وكانت خطة العمل برنامجا يضم وكالات عديدة ويغطي عدة قطاعات، ويهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية لجميع الأطفال المتضررين من الحرب في كل المقاطعات الثماني في شمال شرقي سري لانكا، بما في ذلك المجندين الصغار، والأطفال الذين يقومون بأعمال خطيرة، والمتسربون من الدراسة، وأطفال الشوارع، وغيرهم من فئات الأطفال التي تعاني الضعف.

٥٧ - وبموجب خطة العمل، التزمت منظمة نمور التاميل بوقف كل أعمال تجنيد الأطفال وإطلاق سراح جميع الأطفال الموجودين بالفعل في صفوفها. وأحرز تقدم هام في الحد من معدلات التجنيد، حيث راحت بلاغات التجنيد المبلغة إلى اليونيسيف تقل بصورة مطردة، من ٦٤٦ طفلا عام ٢٠٠٢ إلى ٢١٣ طفلا عام ٢٠٠٣ إلى ٨١٩ طفلا عام ٢٠٠٤ إلى ٥٨٦ طفلا عام ٢٠٠٥ إلى ٤٢٤ طفلا عام ٢٠٠٦، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. أما اتجاهات إعادة التجنيد، فكانت متقلبة، حيث أعيد تجنيد ٢٩ طفلا عام ٢٠٠٢، و ٦٧ طفلا عام ٢٠٠٣، و ٢٧٧ طفلا عام ٢٠٠٤، و ١١٥ طفلا عام ٢٠٠٥، و ٥٥ طفلا عام ٢٠٠٦، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. كذلك، فإن متوسط سن المجندين ارتفع من ١٤ عاما إلى ١٦ عاما خلال تلك الفترة. غير أنه كان من الواضح أن الالتزامات التي أعلنتها منظمة نمور التاميل بوقف كل أعمال التجنيد وإطلاق سراح المجندين الصغار لم تتحقق. وسيتبدى الالتزام الحقيقي بخطة العمل بالمبادرة فورا بإطلاق سراح جميع الأطفال الذين لا يزالون مدرجين في قاعدة بيانات اليونيسيف، وإتاحة فرص وصول مراقبين مستقلين للرصد والتحقق، والتوقف فورا عن أي أعمال أخرى لتجنيد الأطفال الصغار.

(١٢) وفقا لما تم الاتفاق عليه في محادثات السلام في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وفي برلين في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

جيم - الرصد والإبلاغ

٥٨ - أجرت حكومة سري لانكا والفريق القطري التابع للأمم المتحدة مناقشات مستفيضة حول اختصاصات وطرائق إنشاء فرقة عمل للرصد والإبلاغ، في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وعقدت الجلسة الافتتاحية لفرقة العمل في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويرأس فرقة العمل المنسق المقيم، بينما يتولى ممثل اليونيسيف منصب نائب الرئيس. وتضم فرقة العمل حاليا ممثلين من الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، والمستشار الأقدم لحقوق الإنسان بالفريق القطري التابع للأمم المتحدة)؛ ومن أجهزة حكومة سري لانكا المعنية بحماية حقوق الأطفال (الهيئة الوطنية لحماية الأطفال، ولجنة حقوق الإنسان في سري لانكا)؛ ومن المجتمع المدني، بما في ذلك إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية (منظمة Sarvodaya)، وإحدى المنظمات غير الحكومية الدولية (أو كسفام، المملكة المتحدة)، ممن تمتلك خبرة في مجال حماية الأطفال المتضررين من الصراع المسلح، والتي يمكن أن تدعم أعمال الرصد والإبلاغ. وتشارك لجنة الصليب الأحمر الدولية في فرقة العمل كمراقب، كما يساعد ممثل لبعثة الرصد لسري لانكا بتوفير معلومات إضافية تتصل بالتحقق من الحالات.

٥٩ - وتُعقد في المقاطعات وفي كولومبو اجتماعات بين لجنة الصليب الأحمر الدولية وبعثة الرصد لسري لانكا واليونيسيف لمتابعة حالة تجنيد الأطفال. كما تتعاون الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية في مبادرات محددة لمنع تجنيد الأطفال وحمايتهم. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، على سبيل المثال، نظم عدد من الوكالات العاملة في مقاطعتي باتيكالوا وترينكومالي مبادرة لتناوب الوجود الدولي في مواقع الاحتفالات في المعابد، حيث حدثت عمليات تجنيد من قبل. ولم ترد أنباء عن حالات لتجنيد الأطفال في تلك الاحتفالات خلال عام ٢٠٠٦.

٦٠ - وفي كولومبو وعلى مستوى المقاطعات، عقدت أيضا منتديات للتنسيق المشترك بين الوكالات بهدف زيادة مشاركة الأطراف الفاعلة المحلية في منع تجنيد الأطفال وغير ذلك من أشكال الانتهاكات. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، عقد اجتماع مشترك بين الوكالات لحماية الأطفال ضم الوكالات الدولية الرئيسية ومنظمات الأمم المتحدة ضم الوكالات الدولية الرئيسية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في شمال وشرق البلد، وأسفر عن الاتفاق على نقاط رئيسية للعمل تهدف إلى تعزيز التعاون والمشاركة المحلية على مستوى المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، تتراأس مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاجتماعات الشهرية للفريق العامل المعني بحماية المشردين داخليا.

٦١ - وتشمل الاستجابات البرنامجية الإضافية تسجيل الحالات لدى المكاتب الفرعية للجنة حقوق الإنسان في سري لانكا وإنشاء مكاتب لتقديم المساعدة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. غير أن المكاتب الفرعية لا تستقبل حالياً سوى ما يقدر بـ ٣٠ في المائة من الحالات الفعلية نظراً لمحدودية إمكانية الوصول إلى تلك المناطق وانتشار ثقافة الشائعات والترهيب فيما يتصل بالإبلاغ عن الانتهاكات. وأجرت اليونيسيف مناقشات مع الشرطة من أجل بناء الثقة داخل المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالإبلاغ عن الحالات، حيث يخشى كثير من أفراد تلك المجتمعات من الإبلاغ على المستوى المحلي. كما أن قيام لجنة القانون السريلانكية بإعداد مشروع قانون لحماية الشهود بهدف حماية هويتهم يمكن أن يعزز مستوى ثقة المجتمع المحلي بحيث يمكن الإبلاغ عن الانتهاكات.

خامساً - التحديات التي تعترض توصيل المساعدات إلى الأطفال المتضررين من الصراع

٦٢ - لا تزال الدوائر المعنية بحماية الأطفال في سري لانكا تواجه عدداً من التحديات التي لا يستهان بها في تصديها لما يحدث من انتهاكات ضد الأطفال في سياق الصراع، من بينها ما يلي:

(أ) استمرار منظمة نمور تامليل إيلاام للتحرير في عدم الالتزام بوقف كل أعمال تجنيد الأطفال وإطلاق سراح جميع الأطفال الذين في صفوفها في إطار إجراءات متفق عليها؛

(ب) تزايد قيام فصائل كارونا باختطاف وتجنيد الأطفال في المقاطعات الشرقية، وكذلك التحديات المتمثلة في إقامة ومواصلة حوار بشأن مسائل حماية الأطفال مع فصائل كارونا؛

(ج) التدهور السريع في السياق السياسي والأمني في سري لانكا، وما يواكبه من تصاعد في مستويات العنف الذي يؤثر على الأطفال والمجتمعات المحلية، وبخاصة منذ أيار/مايو ٢٠٠٦؛

(د) القيود التي فرضتها الحكومة على الوكالات الإنسانية عقب التصاعد في الاشتباكات العسكرية، وبخاصة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما أعاق بصورة خطيرة قدرة الوكالات على الوصول إلى أشد فئات الأطفال ضعفاً في الصراع وتقديم المساعدة لهم؛

(هـ) لا تزال الشروط التي فرضتها منظمة نمور تامليل إيلاام للتحرير تعرقل توصيل المساعدات من جانب المنظمات غير الحكومية؛

(و) تفشي مناخ من الخوف بين أفراد المجتمعات المحلية نتيجة لانعدام الأمن الناجم عن الأوضاع الأمنية السائدة، والترهيب من جانب الأطراف المتورطة في الصراع، وعدم وجود آلية لضمان الأمن والسلامة لمقدمي الشكاوى. وهذا الخوف العام الذي يشعر به أفراد المجتمعات المحلية يعوق الإبلاغ عن الانتهاكات، ويعرقل تعبئة المجتمعات المحلية للقيام بأعمال وقائية فعالة لتعزيز حماية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مؤسسات الدولة، مثل الشرطة والنظام القضائي والهيئة الوطنية لحماية الأطفال ولجنة حقوق الإنسان، تعرقل التحقق من الحالات والتحقيق فيها، وتحديد ومحاسبة مرتكب الانتهاكات الجسيمة، بشكل فعال وفي الوقت المناسب، كما تحد من قدرة الوكالات على متابعة احتياجات الأطفال والاستجابة لها؛

(ز) يزيد المناخ الإعلامي الذي يتسم بالاستقطاب الحاد من تفاقم التوترات العرقية، وتظل وسائل الإعلام تفتقر إلى الحساسية في رعاية أفضل مصالح الأطفال؛

(ح) صعوبات التواصل بين الشرطة وأفراد المجتمعات المحلية تحول دون الإبلاغ عن الانتهاكات. فغالبية رجال الشرطة الذين ينتشرون في مناطق التاميل المتضررة من الصراع هم من الطائفة السنهالية الذين لا يتكلمون لغة التاميل؛

(ط) ما تعاني منه حاليا فرقة العمل السريلانكية للرصد والإبلاغ من قيود على مواصلة وتطوير آليات الرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الأطفال، ومن ثم يجب تعزيز قدرات المنظمات الوطنية في مجال حماية الأطفال. فخلافا للبلدان الأخرى التي تنير القلق والمدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، ليس لدى سري لانكا بعثة مكرسة لرصد حالة حقوق الإنسان.

سادسا - التوصيات

٦٣ - في ضوء التطورات المبينة أعلاه، أود أن أعرض التوصيات التالية:

١ - أحث كل أطراف الصراع على أن توقف على الفور كافة أشكال العنف، وأن تعود إلى المشاركة في عملية السلام من أجل الوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض. وهذه التسوية السلمية يجب أن تضمن أحكاما تكفل حماية الأطفال، بما يمنع الانتهاكات الجسيمة والاعتداءات الخطيرة على الأطفال.

٢ - رغم تحقق قدر محدود من التقدم في إطلاق سراح بعض الأطفال من جانب منظمة نمور تاميل إيلاي للتحرير على مدار السنوات الثلاث الماضية، فإن رفض منظمة نمور التاميل وقف أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم تماما، وإطلاق سراح كل الأطفال المتبقين في قاعدة بيانات اليونيسيف، والشروع في إجراءات تتسم بالشفافية

لإطلاق سراحهم والتحقق من تسريحهم، يبرر اتخاذ تدابير موجهة ضد القيادة السياسية والعسكرية لمنظمة نمور التاميل.

٣ - يجب على منظمة نمور التاميل أن تكف فوراً عن إطلاق سراح الأطفال بتسليمهم إلى مركز تنمية المهارات التعليمية، بل تسليمهم مباشرة إلى أسرهم، كما هو منصوص عليه في خطة العمل، مع تقاسم المعلومات الكافية مع اليونيسيف لأغراض التحقق من ذلك في الوقت المناسب.

٤ - يجب على منظمة نمور التاميل أن تحترم الحق في حرية تحرك المشردين داخليا لمغادرة مناطق الصراع، ووقف أي استخدام للمدنيين كدروع بشرية.

٥ - يجب على حزب تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال (TMVP)، وجناحه العسكري المعروف باسم فصيل كارونا، التوقف على الفور عن كل أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم، بما في ذلك أعمال الاختطاف، والعمل مع اليونيسيف، على سبيل الأولوية، من أجل إطلاق سراح جميع الأطفال الذين في صفوفه، وكفالة قيام عملية للتحقق تنسم بالشفافية، ووضع إجراءات مع اليونيسيف للتحقق من أعمار الأطفال، من أجل منع التجنيد مستقبلاً، وإلا يمكن أن يُنظر في اتخاذ تدابير موجهة ضدهم.

٦ - إنني أشدد على ضرورة التحقيق فوراً في الادعاءات التي تفيد أن عناصر معينة من قوات الأمن السريلانكية كانت ضالعة في مساعدة فصيل كارونا على تجنيد و/أو اختطاف الأطفال في شرق البلد، وألتمس دعماً فورياً من اليونيسيف، وأدعو الوكالات المعنية إلى النظر في تلك الادعاءات.

٧ - أشجع الرؤساء المشاركين والميسرين النرويجيين على الاتصال بالأطراف لإدراج عنصر كبير يتصل بحماية الأطفال في ولاية بعثة رصد السلام، من أجل تكثيف الجهود المبذولة لرصد الأطراف المدرجة في القائمة الواردة في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح، والتحقق من امتثالها^(١).

٨ - إن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة على استعداد لدعم حكومة سري لانكا في العمل بسرعة لإطلاق سراح الأطفال وتوفير الرعاية المؤقتة لمن "يستسلمون" من الجماعات المسلحة ويصبحون في عهدة حكومة سري لانكا.

٩ - يجب على المجتمع الدولي أن يدعم عمل اليونيسيف والوكالات المعنية الأخرى لزيادة قدرة آليات الرصد والإبلاغ، بما في ذلك توفير التمويل اللازم لزيادة قدرات لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا والهيئة الوطنية لحماية الأطفال.

١٠ - إنني أحث الأطراف على الاعتراف بحياد وأمن المدارس والمستشفيات والمؤسسات الدينية، والالتزام باحترام وضعها كـ "مناطق آمنة" في المناطق المتضررة من الصراع.

١١ - وأهيب بحكومة سري لانكا وجميع الأطراف المعنية أن تكفل إتاحة فرص وصول العاملين الإنسانيين بصورة آمنة إلى المناطق المتضررة في سري لانكا.

